

ترجمة خاصة

التصعيد في الضفة الغربية:

الحاجة إلى إحداث تغيير في الاستراتيجية الإسرائيلية

ترجمة مركز الدراسات الإقليمية

معهد دراسات الأمن القومي

تُشير الهجمات الأخيرة في الضفة الغربية إلى أنّ (إسرائيل) في حاجة إلى نموذج جديد من السياسات التي من شأنها توفير استجابة لتحقيق مصالح استراتيجية، فإدارة الصراع من خلال الحفاظ على الوضع الراهن تقود (إسرائيل) نحو تكريس واقع الدولة الواحدة، حتى لو لم يكن هناك إعلان إسرائيلي رسمي يدعم حل الدولة الواحدة.

ولتجنب الانزلاق إلى هذا الواقع، تم اقتراح "خارطة طريق استراتيجية"، تستند إلى أربعة عناصر:

١. ضمان حرية العمل الأمني لـ(إسرائيل) في كافة المناطق، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار خفض الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين.

٢. استمرار التعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمساعدة في تحسين إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
٣. توفير أفق سياسي من خلال الاستعداد للدخول في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن الترتيبات الانتقالية، مع التركيز في بادئ الأمر على القضايا التي يمكن حلها وتنفيذها على الفور.
٤. المساهمة في الجهود الدولية والإقليمية لإعادة إعمار قطاع غزة، شريطة أن تنفذ هذه الجهود من قبل السلطة الفلسطينية بعد إعادة سيطرتها على هذه المنطقة، إن عمل السلطة الفلسطينية المستقر كطرف مسؤول يصب في مصلحة (إسرائيل)، ومن الخطأ أن تسمح (إسرائيل) لحماس بتعزيز سيطرتها على قطاع غزة، في الوقت الذي تقود فيه الحركة الهجمات في الضفة الغربية، بينما تتمتع بفوائد الهدوء الأمني وإمكانية البناء العسكري في غزة.
- يجب على (إسرائيل) في المرحلة الحالية، معالجة عدد من الأسئلة التي تكمن في صميم النهج الاستراتيجي، الأول هو ما إذا كان من الممكن الاستمرار في الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تدل أحداث الأشهر الأخيرة على أنه لا يمكن إطلاق جهود إعادة إعمار دولية واسعة النطاق لقطاع غزة دون تدخل السلطة الفلسطينية،

علاوة على ذلك، لا يمكن التوصل إلى تفاهات مع حماس دون النظر في آثارها على وضع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

السؤال الثاني يتعلق بهدف (إسرائيل) الاستراتيجي في الساحة الفلسطينية، هل يجب على (إسرائيل) الاستمرار في الحفاظ على الوضع الراهن، ومن هو الشريك المطلوب لـ(إسرائيل) - السلطة الفلسطينية أم حماس؟ إذا لم يكن أمام (إسرائيل) خيار سوى العمل في مواجهة الكيانين، فكيف ينبغي لها أن تفعل ذلك؟.

تشير (إسرائيل) بصورة غير مباشرة من خلال التوصل إلى تفاهات مع حماس في تشرين الثاني/ نوفمبر، إلى أنها تفضل تسوية الأمور مع الطرف الذي يستخدم القوة ضدها.

وتوضح الإجابات على الأسئلة المطروحة أعلاه الحاجة إلى إحداث نقلة نوعية وتشكيل نموذج جديد يوفر استجابة ذات صلة بالمصالح الاستراتيجية لـ(إسرائيل) وليس فقط لمخاوفها المباشرة في كل مرة يحدث فيها تصعيد.

على خلفية التطورات الأخيرة، من الواضح أن (إسرائيل) لم تعد قادرة على الحفاظ على الوضع الراهن، الذي في هو في الأساس واقع غير ثابت، لذلك يجب أن تتوقف عن الاعتماد على فكرة أنه من خلال



تحسين ظروف الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والسماح بمرور السلع والمنتجات الأساسية إلى قطاع غزة، فإنها ستكون قادراً على الحفاظ على الهدوء الأمني وشراء الوقت، وبذلك تتهرب من القرارات الضرورية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، دون تحديد أهداف سياسية واضحة أو المشاركة في المفاوضات.

تقرير

الحرب النفسية بين حماس و(إسرائيل)

مركز رؤية للتنمية السياسية

بعد التصعيد الأخير في قطاع غزة، واستمرار مسيرات العودة، أصدر المركز المقدسي لدراسات الجمهور والدولة الإسرائيلي تقريراً حول الحرب النفسية مقابل حماس، ورأى أنها باتت جزءاً أساسياً في الحرب بين (إسرائيل) والمقاومة في غزة.

جاء في هذا التقرير أنّ حركة حماس تُمارس حرباً نفسية ضد (إسرائيل)، بهدف توبيخها، وإثارة حالة من الضعف داخلها، وكشف عناصرها الأمنية؛ من أجل منعهم من القدرة على العمل في ساحات أخرى في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أنّ يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، يستخدم هذه القضية لتقوية موقعه في قيادة القطاع.

وأكد التقرير أنّ ما نشرته حماس من أسماء الوحدة الاستخبارية الإسرائيلية وصورها، كان صحيحاً، متوّهاً إلى أنّ ذلك لن يكون نهاية المطاف، فالحرب النفسية بين الطرفين ستستمر، لكن في هذه المرحلة، وحيال هذه القضية، تريد حماس تأكيد انتصارها في الجولة

الأخيرة، وإثارة الشك والضعف لدى الطرف الآخر، ومن هنا ينبع جوهر التركيز عليها في الإعلام الحمساوي.

ووفق ما ورد في التقرير أيضا، فإنّ حماس تسعى من خلال هذه الحرب على الوعي، إلى أن تقود (إسرائيل) لمربع كشف تفاصيل عملية خانيونس، وإثارة الرأي العام الداخلي.

وللتقليل من تأثير عملية خانيونس، بدأ التقرير بحرب نفسية، محاولاً رفع معنويات الجمهور الإسرائيلي، فقد زعم أنّ ما يحدث حالياً في غزة، هو حربٌ على زعامة القطاع بين إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ويحيى السنوار، رئيس الحركة في القطاع، والمدعوم من القائد العسكري لكتائب القسام محمد الضيف، على حد زعمه.

كما ذكر التقرير أنّ (إسرائيل) ستتغلب على ما نشرته حماس، فقد واجهت ذلك بعد اغتيال محمود المبحوح عام ٢٠١٠ في دبي، واستطاعت تجاوز نشر صور من قالت حماس إنهم منفذو عملية الاغتيال، لكن التقرير لم يُشر إلى الحقيقة، أو ربما تجاوزها، وهي أنّ العملية الأخيرة فشلت في الوصول إلى هدفها، وخرجت بخسائر كبيرة،

علاوة على انكشاف أمرها، وتلقيها صفعه قوينة، أدت إلى استقالة وزير الجيش لييرمان، وانسحاب حزبه من الحكومة.

كما أشار التقرير إلى أنّ لحماس ثلاثة أهداف من الحرب النفسية:

- التأكيد على فشل عملية الجيش في خانينوس.
- إظهار حجم الغباء الإسرائيلي.
- نشر الخوف داخل المؤسسة الأمنية والمجتمع الإسرائيلي، وتأكيد عدم قدرتهم على الاعتماد على وحدات النخبة في الجيش.

من جانب آخر، اعتبر التقرير أنّ نشر الصور يدل على مأزق حماس، التي لم تستطع صدّ العملية قبل وقوعها، والتي باتت تُطالب الجمهور بمساعدتها، في إشارة لعدم قدرتها على التعاطي مع الملف وحدها، كما رأى التقرير أنّ حماس تعرضت لصدمة كبيرة، بسبب الاستجابة الكبيرة لقرارات الرقابة العسكرية من قبل الإعلام العبري والجمهور الإسرائيلي، بعدم التعاطي مع الصور التي نشرتها حماس.

يعود التقرير لرفع معنويات الإسرائيليين، من خلال التركيز على أمور يراها انتصاراً إسرائيلياً، قبل عملية خانينوس وبعدها، وهي:



- فشل حماس في كشف وجود القوّة الخاصة، وقدرة هذه القوّة على العمل بأريحية في قلب القطاع، قبل انكشافها.
- تأكيد (زيف) الأمن الداخلي في القطاع، بأنّه استطاع القضاء على كل المتعاونين مع (إسرائيل)، أي العملاء، واستمرار قدرة (إسرائيل) على تجنيد متعاونين معها.
- وصول القوّة الإسرائيلية إلى داخل قطاع غزة، مما يدل على وجود اختراقات أمنية كبيرة في القطاع، وفشل محاولات حماس الدؤوبة للتغلب على ذلك.
- مساهمة هذه العملية في صراع داخلي بين قيادة حماس، حيث سيبدأ المقربون من إسماعيل هنية بالتشكيك في أداء يحيى السنوار.
- ومن أجل رفع معنويات الإسرائيليين، حاول التقرير تحويل النقد الموجه إلى القيادة الإسرائيلية، إلى نقد موجه إلى غزة، وهنأ لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا المركز، وكبار الباحثين فيه، مثل يوني بن مناحم، هم من الأكثر تطرفاً وأيدولوجية في المجتمع الإسرائيلي.
- في الختام، يبدو أن محاولة التخفيف ممّا حدث في غزة، تُفندها روايات إسرائيلية أكدت على ورطة القوّة الإسرائيلية وفشلها، فألى



جانب استقالة لبيرمان، أكد مسؤولون سياسيون وإعلاميون فقدان (إسرائيل) للردع، وعدم امتلاكها رؤية واضحة في التعاطي مع ملف الجنوب، إلى جانب اتهام الحكومة بخوفها من خوض حرب شاملة.

كما تجدر الإشارة إلى أن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الأسبق دان حلوتس، أشار إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية لا تملك خطة، ولا تعرف ماذا تُريد في قطاع غزة، وأنّ عليها معرفة كيفية توفير الأمن لمواطنيها لذلك فإنّ محاولة المركز المقدسي في الحرب المعنوية، لن تغير من حقيقة أنّ المجتمع العبري، قد استلم رسالة الضربة الأخيرة في قطاع غزة.

تقدير موقف

الانسحاب الأميركي من سوريا: الأسباب والسياقات والتداعيات

مركز الجزيرة للدراسات

أعلن الرئيس الأميركي في وقت مبكر من ٢٠ ديسمبر/كانون الأول، من خلال تغريدة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي، تويتر قراره بالانسحاب الأميركي العسكري من سوريا خلال مئة يوم، لكن سرعان ما اتضح أن الرئيس الأميركي اتخذ قراره دون مشاورات كافية مع الجهات المختصة، ولم يكن غريباً، بالتالي أن يتقدم وزير الدفاع، الجنرال جيمس ماتيس، باستقالته من منصبه، لخلاف في الرأي مع الرئيس، وأن يتعرض قرار ترامب المفاجئ بالانسحاب من سوريا لعاصفة من الاعتراض والشجب من كبار أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ودوائر الأمن والدفاع في العاصمة الأميركية.

الوجود العسكري الأميركي في سوريا

يُعتقد أن هناك ما يزيد على ألفين من الجنود الأميركيين في شرق وشمال شرق سوريا، أغلبهم من القوات الخاصة والمدربين العسكريين، موزعين على عدة مواقع في جوار الحسكة والقامشلي



وعين العرب، يعود الوجود العسكري الأميركي في سوريا، الذي استهدف بصورة أساسية تنظيم الدولة، إلى العام ٢٠١٥.

في العراق، يتمثل حلفاء القوات الأميركية في الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي، أما في سوريا فقد وجد الأميركيون في قوات حماية الشعب الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني حليفاً مناسباً، سيما بعد أن لفتت الميليشيات الكردية انتباه الأميركيين خلال المعركة مع تنظيم الدولة في مدينة عين العرب في صيف ٢٠١٥.

المشكلة، أن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكافة المنظمات التابعة له، تتهمه تركيا بأنه ليس سوى فرع سوري لحزب العمال الكردستاني، المصنف إرهابياً، والذي يخوض معركة مع الدولة التركية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين.

بتولي ترامب مقاليد البيت الأبيض، رأت دوائر في الإدارة الأميركية، سيما في وزارتي الدفاع والخارجية، في وجود قوات أميركية في سوريا وسيلة مهمة لخدمة استراتيجية مواجهة إيران، فقد تبنى ترامب منذ تسلمه مقاليد البيت الأبيض هدف تحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وهو ما جعل قيادات في إدارته تنظر إلى سوريا باعتبارها

ساحة صراع مع إيران، وتعمل على منع إيران من تأمين خطط إمداد آمن من كرمنشا، عبر العراق، وصولاً إلى سوريا ولبنان.

قرار الرئيس الأمريكي المفاجئ بالانسحاب من سوريا أثار استغراب ودهشة حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، سيما الفرنسيين، الذين تتواجد قوات لهم مع الأميركيين في سوريا، ولا تقل (إسرائيل)، التي تخشى تعزيز النفوذ الإيراني ونفوذ حزب الله في سوريا، امتعاضاً من قرار ترامب، ولكن حجم الدعم الذي تقدمه إدارة ترامب لـ(إسرائيل) في مجالات عدة مختلفة جعل احتجاج ننتيا هو خافتاً.

من جهة أخرى، وجد القرار ترحيباً من موسكو، كما رحبت تركيا بالقرار في بداية الأمر إلا أن الرئيس التركي، في خطاب ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، لم يخف دهشته من القرار، وأعلن أن القيادة التركية لم يتسن لها ما يكفي من الوقت لبحث دلالته وتداعياته.

العملية التركية شرق الفرات

ما يهم الأتراك هو معرفة ما إذا كان الانسحاب الأميركي العسكري من سوريا شاملاً، أم أن الرئيس ترامب سيخضع في النهاية للضغوط، ويوافق على مجرد انسحاب جزئي، كما يهمهم معرفة ما إذا كان



الأميركيون سيستعيدون قبل انسحابهم، السلاح الذي سلموه للمليشيات الكردية، كما وعدوا من قبل، ومعرفة ما إذا كان الأميركيون يملكون تصورًا لمنع اندلاع حالة من الفوضى شرق الفرات بعد انسحابهم، بما في ذلك الحفاظ على أمن الأغلبية العربية في المنطقة، وتحديد مصير الآلاف من عناصر تنظيم الدولة، التي وقعت في أسر الميليشيات الكردية، لذلك فإن التحدي الذي يواجهه أنقرة هو التوصل إلى اتفاق مع واشنطن على تنسيق خطوات الانسحاب الأميركي مع القوات التركية المحتشدة على الجانب التركي من الحدود، وضمان بدء العملية التركية العسكرية في الوقت المناسب.

الدلالات الأوسع لقرار الانسحاب الأميركي وتداعياته

من زاوية النظر الاستراتيجية الأوسع، يصب الانسحاب الأميركي الشامل من سوريا لصالح كل من روسيا وإيران، القوتين الأساسيتين خلف نظام الأسد، فبخروج الأميركيين، تصبح تركيا الدولة الوحيدة المعادية لنظام الأسد، التي تحتفظ بقوات لها في سوريا وتسيطر على أراض سورية، ولذا فليس من المستبعد أن يجعل الخلل الناجم في ميزان القوى التفاوض بين تركيا، من جهة، وإيران وروسيا، من جهة أخرى، حول مسار حل الأزمة السورية، أكثر صعوبة. ربما ستكون خطوة النظام الأولى بعد الانسحاب الأميركي، إن حصلت على موافقة



روسية، محاولة إخراج المعارضين المسلحين من محافظ إدلب، بغض النظر عن وجود مراكز المراقبة التركية في محيط المحافظة السورية.

الدرس الأكثر دلالة للانسحاب الأميركي يخص القوميين الأكراد في الحزب الديمقراطي الكردستاني والمنظمات المتفرعة عنه، الذين مارسوا القمع ضد مخالفيهم من الأكراد وضد العرب، ونفذوا عمليات تهجير قسرية للقبائل العربية من أجل تحقيق أغلبية كردية في مناطق سيطرتهم.

الآن، يدير الأميركيون ظهرهم لشركائهم الأكراد، ويتركونهم عزلاً للقوات التركية من جهة، أو قوات نظام الأسد من جهة أخرى.

على المستوى الإقليمي، يرسل الانسحاب الأميركي رسالة لا تقل دلالة للحلفاء العرب في السعودية والخليج، الذين عوّلوا كثيراً على إدارة ترامب في المواجهة مع إيران، فقرار ترامب بالانسحاب من سوريا، دون حتى مجرد تشاور شكلي مع الرياض وأبو ظبي، يترك فجوة هائلة في استراتيجية محاصرة إيران.

الأمر المؤكد أن الانسحاب الشامل من سوريا يوفر كسباً استراتيجياً لإيران ولننفوذها المتسع في العراق وسوريا ولبنان.

تحليل سياسات

لماذا ستتصاعد ضغوط الداخل والخارج على إيران في ٢٠١٩؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

إن ما يُكسبُ الاستحقاقات التي تنتظر إيران في عام ٢٠١٩ أهميةً خاصةً يتمثل في أن هذا العام سوف يشهد صراعات سياسية داخلية بين القوى والمؤسسات الرئيسية تمهيداً للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي سوف تُجرى في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، والتي يُتوقع فيها أن يحاول تيار المحافظين الأصوليين السيطرة على مراكز صنع القرار، وإقصاء تيار المعتدلين، خاصة بعد سقوط رهان التيار الأخير على الاتفاق النووي بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه في ٨ مايو، وإعادة فرض عقوبات أمريكية على مرحلتين في ٧ أغسطس و٥ نوفمبر ٢٠١٨.

ويمكن تناول أهم الاستحقاقات التي يُتوقع أن تواجه إيران خلال العام الجديد على النحو التالي:

١. احتجاجات داخلية متواصلة: استغلت بعض القوى المجتمعية حلول الذكرى الأولى للاحتجاجات التي شهدتها نحو ١٩٠ مدينة إيرانية في ديسمبر ٢٠١٧، من أجل الدعوة إلى الاحتشاد من جديد للتديد بسياسات النظام، وإصراره على المضيّ قدماً في تنفيذها، وبالطبع، فإن ما يزيد من احتمالات



تصاعد حدة الاحتجاجات الداخلية في الفترة القادمة، هو تزايد تأثير العقوبات الأمريكية التي فُرضت على إيران، والتي أدت إلى تراجع الصادرات النفطية الإيرانية إلى أقل من مليون برميل يوميًا، وأدت إلى انخفاض سعر العملة الوطنية، حيث وصل الدولار في الموازنة الجديدة التي قدمها الرئيس "حسن روحاني" لمجلس الشورى للتصويت عليها، إلى ٥٧٠٠ تومان، رغم أنه يتجاوز ضعف هذا المبلغ في السوق السوداء.

كما أن إيران لا تنتظر الحصول على عوائد كبيرة من الاتفاق النووي، خاصة في ظل تراجع طموحاتها في قدرة الدول الأوروبية على تفعيل الإجراءات المالية التي يمكن من خلالها احتواء تأثير العقوبات الأمريكية.

٢. تفاقم أزمات القوميات: يبدو أن المشكلات الاجتماعية التي تشهدها مناطق القوميات، سوف تتواصل خلال عام ٢٠١٩، وربما يتسع نطاقها، خاصة أن الحكومة لم تُقدّم من الإجراءات ما يمكن أن يساعد على احتوائها، وهو ما يزيد من احتمالات اندلاع موجة جديدة من الاضطرابات الأمنية، نتيجة نشوب مواجهات مسلحة بين بعض المجموعات التي تنتمي لتلك القوميات والمؤسستين العسكرية والأمنية في إيران، خاصة في مناطق البلوش والأكراد، ويتوازي مع ذلك استمرار احتجاجات مناطق الأحواز، نتيجة السياسات التي تتبناها الحكومة، خاصة فيما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية التي تحظى بها، وعدم الاهتمام برفع مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية فيها.

٣. اتساع نطاق الخلافات مع الدول الغربية: تتزايد احتمالات استمرار التوتر والتصعيد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩، خاصة بعد انتهاء المهلة التي منحها الأخيرة لثماني دول مستوردة للنفط الإيراني للاستمرار في استيراده حتى مايو من هذا العام، وهو ما سيفرض تداعيات قوية على الصادرات النفطية الإيرانية التي ستحاول الإدارة الأمريكية، في مرحلة لاحقة، إيصالها إلى المستوى صفر رغم العقوبات العديدة التي يمكن أن تحول دون حدوث ذلك.

وقد زاد من حدة الخلافات بين إيران والدول الأوروبية، توافر دلائل عديدة لدى الأخيرة تؤكد تورط الأولى في عمليات إرهابية استهدفت عناصر المعارضة الإيرانية الموجودة على أراضيها، مثل "منظمة مجاهدي خلق" وبعض المجموعات التي تنتمي للقوميات المختلفة، بشكل يمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالحها، وهو ما حدث في فرنسا والدنمارك وألبانيا.

وفي ضوء ذلك، ربما يمكن الترحيح أن يشهد عام ٢٠١٩ تصاعدًا في حدة الأزمات التي سوف تواجهها إيران على الساحتين الداخلية والخارجية، خاصة أن مُحَقَّرَات هذه الأزمات قائمة وبقوة، بسبب إصرار النظام الإيراني على الإمعان في تنفيذ سياساته التي تسببت في تأجيج الاضطرابات الداخلية، وإفراغ الاتفاق النووي من مضمونه، بشكل يضع هذا الاتفاق أمام اختبارات صعبة في العام الجديد، في ظل عدم توصل إيران والدول الأوروبية إلى توافقات حول



الآليات التي يمكن من خلالها مواصلة العمل به، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية -في الوقت نفسه- على وضع مزيدٍ من العقبات أمامه، وعدم قدرة الصين وروسيا على ملء الفراغ الناتج، سواء عن الانسحاب الأمريكي أو التردد الأوروبي.